

مع استمرار النقاش حول آلية اقتراع اللبنانيين غير المقيمين في الانتخابات النيابية المقبلة، تشدد الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات - "لادي" على ضرورة حسم هذا الملف في أقرب وقت، بما يضمن حق اللبنانيين غير المقيمين بالاقتراع في دوائرهم الأصلية أسوةً بالمقيمين، وليس وفق قاعدة المقاعد الستة المخصصة لهم، وذلك صوتاً لمبدأ المساواة بين المواطنين والعدالة في التمثيل.

وتشير "لادي" إلى أن عدم تحديد شكل هذه المقاعد وتوزيعها الجغرافي والمذهبي منذ عام 2017 حتى الآن يؤكد أن الطرح غير قابل للتطبيق، وأن الملف لا يزال أسير سجل سياسي هدفه تسجيل النقاط.

وترى "لادي" أن هذا التأخير في حسم الملف يضع مئات الآلاف من اللبنانيين غير المقيمين أمام حالة متعمّدة من اللتباس ويتركهم في مأزق قانوني وسياسي يتأرجح بين المشاركة والحرمان، في حين يُفترض أن يكون حق الاقتراع متافاً ومصاناً للجميع دون استثناء.

وفي هذا الإطار، تشير "لادي" إلى أن عدم حسم هذا الملف يثير سلسلة من التساؤلات الأساسية التي لم تجب عنها الجهات المعنية حتى الآن، أبرزها:

- ما هي معايير الترشح فيما يخص مقاعد الاغتراب؟
- كيف ستتمكن هيئة الإشراف على الانتخابات من مراقبة العملية الانتخابية في الخارج؟
- ما هو سقف الإنفاق الانتخابي الذي سيُعمد خارج لبنان، وعلى أي أساس سيُحدّد؟
- كيف سيقترع المواطنون في الخارج؟ هل سيكون ذلك وفق لوائح انتخابية محددة أم بطريقة مختلفة؟

وتؤكد "لادي" أن هذه الأسئلة المشروعة تتطلب إجابات عاجلة وشفافة لضمان وضوح العملية الانتخابية ومصداقيتها.

وفي هذا السياق، ومع تشكيل اللجنة الوزارية المكلفة بملف الانتخابات، تدعو "لادي" اللجنة إلى اتخاذ موقف واضح وصريح من مسألة اقتراع غير المقيمين، عبر تأكيد حقهم بالتصويت في دوائرهم الأصلية كما جرى في انتخابات 2018 و2022.

من جهة أخرى، وبعد نشر وزارتي الداخلية والخارجية أرقام تسجيل غير المقيمين التي لم تتجاوز 34 ألفاً حتى الآن، تدعو "لادي" جميع اللبنانيين المقيمين في الخارج إلى تسجيل أسمائهم قبل انتهاء المهلة القانونية في 20 تشرين الثاني 2025 من أجل ممارسة حقهم الديمقراطي في انتخابات أيار 2026.

وفي الوقت نفسه، تشدد "لادي" على أن الإصلاحات الانتخابية الأخرى لا تقل أهمية عن ملف اقتراع غير المقيمين، ويجب العمل عليها بالتوازي لما لها من أثر مباشر على نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، وفي طليعتها:

- تعيين أعضاء هيئة الإشراف على الانتخابات في أسرع وقت.
- إقرار حق الاقتراع مكان السكن وإنشاء مراكز اقتراع كبرى (الميفاسنتر) لتسهيل عملية الاقتراع وتوسيع قاعدة المشاركة.
- إلغاء البطاقة الممغنطة والاستعاضة عنها بآلية التسجيل المسبق للناخبين في مكان السكن.

وتؤكد "لادي" أن العمل على الإصلاحات الانتخابية يجب ألا يتوقف تحت أي ظرف، وأن هذه الإصلاحات بمجموعها، ومن ضمنها اقتراع غير المقيمين، تشكل ركيزة أساسية لضمان انتخابات أكثر عدالة ومساواة وشفافية، بعيداً عن التجاذبات والمصالح السياسية الضيقة.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

بيروت، في 5 تشرين الأول 2025